

الاستقلالية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام الية نافذة
العملة الأجنبية (البنك المركزي العراقي دراسة الحالة) للمدة
(2019-2004).

الباحث

علي عبد حسين الجبوري

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

الاستاذ المساعد

حميد حسن خلف الجبوري

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

Independence and its role in achieving monetary stability
through the use of the currency sale and purchase window
(the Central Bank of Iraq case study) for the period
(2019-2004)

Researcher

Ali Abd Hussein Al-Jubouri

College of Administration

And Economics

Tikrit University

Assistant Professor

Hameed Hassan Khalaf Al-Jubouri

College of Administration

and Economics

Tikrit University

تاريخ قبول النشر 2021/6/9

تاريخ استلام البحث 2021/5/31

المستخلص:

لقد حظي موضوع الاستقلالية باهتمام الكثير من الدراسات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، نظراً لدوره الكبير الذي يمارس البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق نجد ان اغلب دول العالم عملت على استقلال بنوكها المركزية وبعضها عملت على تعديل قوانينها من اجل زيادة استقلالية بنوكها بحيث يتخلص البنك المركزي من التبعية للحكومة، لقد حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته بموجب القانون الجديد رقم (56) لعام 2004 اذ عبر عن حقب تاريخية ورثت خسائر مالية عانت منها البلاد وما زالت، مثل مشكلة ارتفاع اسعار الصرف للدولار امام الدينار، وبموجب القانون الجديد جعل البنك المركزي مؤسسة مستقلة عن السلطة التنفيذية بموجب احكام القانون (56) التي شرعته الحكومة العراقية.

وقد اختتم بجملة من الاستنتاجات أهمها: لقد حقق البنك المركزي من خلال استخدامه نافذة بيع العملة تحسن في سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي مما حقق استقرار نقدي، ففي اول المدة كان سعر الصرف (1353) دينار لكل دولار بينما في نهاية المدة للدراسة بلغ (1190) دينار لكل دولار الكلمات المفتاحية: (استقلالية البنك المركزي العراقي، نافذة العملة الاجنبية، سعر الصرف في الاقتصاد العراقي)

Abstract:

The issue of independence has received the attention of many economic studies, both internally and externally, due to the great role that the central bank plays in achieving monetary stability on the one hand and achieving economic stability on the other. From this point of view, we find that most countries of the world worked on the independence of their central banks, and some of them worked on Amending its laws in order to increase the independence of its banks so that the Central Bank gets rid of dependence on the government. The Central Bank of Iraq obtained its independence under the new Law No. 56 of 2004, as it expressed historical eras that inherited financial losses that the country has suffered and continues to suffer from, such as the problem of high exchange rates for the dollar In front of the dinar, and according to the new law, the Central Bank was made an institution independent of the executive authority in accordance with the provisions of Law (56) that the Iraqi government legislated.

It concluded with a number of conclusions, the most important of which are: The Central Bank achieved through its use of the currency sale window an

improvement in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar, which achieved monetary stability. At the beginning of the period the exchange rate was (1353) dinars per dollar, while at the end of the study period it reached (1190) dinars per dollar

Keywords: (the independence of the Central Bank of Iraq, the foreign currency window, the exchange rate in the Iraqi economy)

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي احدى أهم القطاعات الاقتصادية للدولة، إذ يرتبط تطور الاقتصاد لبلد ما بمدى تطور جهازه المصرفي، فإذا كان القطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات، فإن البنك المركزي يمثل العمود الفقري لهذا القطاع، كونه المتزعم الرئيسي للجهاز المصرفي والداعم الاساسي للهيكل النقدي والمالي من خلال الوظائف التي يمارسها، وبالأخص ما يتعلق بالإصدار النقدي والاشراف على السياسة النقدية وادواتها، فضلاً عن الدور الذي يمارسه البنك المركزي في وظيفة تحقيق الاستقرار النقدي، فإذا كان يعد موضوع الاستقلالية من أهم وأكثر المواضيع التي طرحت على الساحة المصرفية منذ زمن بعيد وحتى الوقت الراهن، وعلى هذا الاساس نجد ان العديد من البلدان قد سعت لضمان استقلالية بنوكها المركزية وقيامها بتشريع قوانين جديدة او تعديل قوانينها القائمة بقصد زيادة المصداقية والشفافية وفاعلية السياسة النقدية، وتعتبر الاخيرة جزءاً اساسيات من السياسة الاقتصادية العامة، التي تستخدمها الى جانب السياسات الاخرى، كالسياسة المالية والتجارية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي باستعمال مجموعة من الادوات.

لم تظهر الاستقلالية بالصور الفعلية في الاقتصاد العراقي الا بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، واول من استفاد منه البنك المركزي، لقد تخلص من تدخل الحكومة بقراراته، فقد عمل البنك المركز العراقي بأدوات جديدة من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

إن تدخل الحكومة في عمل البنك المركزي يسبب اشكالاً كبيراً ويربك عمل السياسة النقدية ومن ثم يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى تداخل القرارات ببعضها ويعيق رسم أهداف السياسة النقدية وبالتالي يؤدي إلى اختلال عمل أدوات السياسة النقدية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال درجة استقلاليته البنك المركزي حيث تعد مرآة تعكس مدى امكانية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، ومن ثم انعكاس ذلك على تحقيق الاستقرار النقدي، فضلاً عن امكانية الاستفادة من النتائج التي يتوصل اليها البحث.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الارتفاع في درجة استقلالية للبنك المركزي، سيؤدي إلى تعزيز من دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم ادارة النشاط الاقتصادي، مصاحباً لذلك التنسيق مع السياسة المالية.

هدف البحث :

يهدف البحث الى توضيح الاتي:

- 1- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي.
- 2- تحليل نافذة شراء وبيع العملة الاجنبية.

حدود البحث:

تعتمد جميع الدراسات الاقتصادية في تحليل ظواهرها على أبعاد مكانية وزمانية:

- 1- البعد المكاني: يتحدد بدراسة واقع الاقتصاد العراقي.
- 2- البعد الزمني: المحدد بالمدة (2004-2019).

منهج البحث:

لقد أعتمد الباحث المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي، فأستخدم المنهج الوصفي من أجل استيعاب الجانب النظري والمتضمن البنك المركزي واستقلاليته، في حين استخدم المنهج التحليلي لدراسة الأداة المستحدثة من قبل البنك المركزي (النافذة) من خلال جمع البيانات وتحليلها من أجل التعرف على مدى امكانية البنك في تحقيق الاستقرار النقدي بعد حصوله على الاستقلالية.

هيكلية البحث:

من أجل التوصل إلى أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى بحثين، إذ تطرق المبحث الأول إلى استقلالية البنك المركزي العراقي، أما المبحث الثاني التي استخدم الباحث تحليل نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية، وأخيراً اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

استقلالية البنك المركزي العراقي

أولاً/ مفهوم الاستقلالية

1- يقصد باستقلالية البنك المركزي انه المفوض والمكلف الفريد بحماية قيمة العملة المحلية وتحقيق الاستقرار في الاسعار، اذ يتمتع المسؤولين الرسميين في البنك المركزي بالاستقلالية التامة، وما يتعلق بمدى درجة تعيينهم وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء الفترة المحددة قانونياً، ويتمتع البنك المركزي بالاستقلالية المالية (بن بردي واخرون، 5، 2018).

2- عرف الاقتصادي "الين بلايندر" مفهوم الاستقلالية بقوله: (ينصرف مصطلح الاستقلالية إلى شيئين ومنها: للبنك المركزي الحرية في تقرير كيفية الوصول إلى أهدافه، والثاني: تعد القرارات التي يتخذها البنك المركزي عصية عند محاولة تعطيلها من جانب الحكومة) (بلايند، 1، 2008).

3- تعني الاستقلالية للبنك المركزي ليست الانفصال التام عن الحكومة بل تتجلى بأن لا يكون البنك المركزي ألا مؤسسة حكومية تعمل ضمن الاطار المؤسسي للدولة، ولا بد ان تكون القرارات النقدية مستقلة وصادرة فقط من قبل السلطة النقدية، وأن السياسة النقدية تكون مستقلة عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة (Orhana&Yildirima, 2009, 158)

ثانياً/ الآراء المؤيدة لاستقلالية البنوك المركزية

هناك عدد من الحجج التي يسوقها تيار المؤيدين لاستقلالية البنوك المركزية ومنها الأتي:

1- ينبغي أبعاد نفوذ السياسيين عن الشؤون المتعلقة بالنقد، نظراً لكون أعضاء الحكومة والبرلمان هدفهم الرئيسي ارضاء ناخبهم، فيعتمدون على سياسات تخدم مصالحهم السياسية والانتخابية (مثل اخضاع البنك المركزي لضغوط سياسية تتعلق باتخاذ سياسة نقدية توسعية قبل الانتخابات)، وإن هذا

- السياسات قد تضعف من قيمة العملة الوطنية وترفع معدلات التضخم، وهنا لابد من اسناد امر هذه السياسات الى البنك المركزي ليأخذ قراراته باستقلالية تامة عن الحكومة (التلبناني، 24، 2019).
- 2- يدعم صندوق النقد الدولي موضوع الاستقلالية للبنوك المركزية، واصبح يوصي بالعمل على تضمين برنامج الاصلاح المالي والمصرفي الذي يفرضه على البلدان النامية، وهذا يقع ضمن اطار الاتجاه العالمي لاقتصاد السوق، تحت الظروف الاقتصادية السائدة والتراجع المستمر والمتواصل لدور الدولة في تحكمها بالعملية الموجه للنشاط الاقتصادي على نطاق واسع، وهو ما يبرر الدور الكبير للبنك المركزي في عملية إدارة السياسة النقدية بأعلى مستوى من الكفاءة الممكنة، من خلال اعطائه صلاحيات أكبر وأهداف محددة من خلال الاستقلالية (امينة، 18، 2018).
- 3- ان الغرض من الدعوة للاستقلالية تأتي نتيجة مسؤوليتها في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية من التذبذب والانخفاض (الجبوري والغالبي، 98، 2016).
- 4- عزز اتجاه الاستقلال نحو ظهور العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في دول الاتحاد الاوربي، ومنها معاهدة (ماستر يخت) عام 1992، والتي قدمت تشريعات قانونية تتمتع بها كل من البنك المركزي الاوربي (E.C.B)، والبنوك المركزية لدول الاعضاء لتتلاءم مع متطلبات هذه المعاهدة (العنزي، 13، 2015).
- 5- يعد البنك المركزي في كل بلد هو المسؤول عن أدوات السياسة النقدية، ويمتحن المراقبة على المؤسسات الاخرى، وتعزيز التنسيق في ما بينها، وهنا لابد أن يجد الاستقلالية التامة (حليمة وسامية، 39، 2018).
- 6- يتبين من خلال آراء بعض الاقتصاديين ان تدخل الحكومة في السياسة النقدية قد يسيء للاستقلالية خاصة عند وجود حالة عجز في الموازنة العامة، او وجود نوع من انواع البطالة مما يدفعها للجوء الى اصدار او خلق نقود جديدة لتحقيق أهداف قصيرة الأمد، مما يترك اثاراً ضارة في الاقتصاد القومي في الامد البعيد (السمهوري، 196، 2012).

ثالثاً/الآراء المعارضة للاستقلالية

مع وجود انصار للاستقلالية أيضاً يوجد هناك فريق مقابل معارض ومناقض لها، ولدية حجج يدافع بها عن آرائه، إذ لم تعطي الاستقلالية التأييد الكامل والمطلق من قبل جميع الاتجاهات الاقتصادية والسياسية ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- 1- أن الرافضون لفكرة استقلالية البنوك المركزية، ينطلقون من الخلاف الذي حصل بين المؤيدين انفسهم بعد الاستقلالية في تحقيق اهداف السياسة النقدية (استقلالية الاهداف وليس استقلالية الادوات)، بينما يرى مؤيدون اخرون أن الاستقلالية تتمثل في استخدام الأدوات النقدية فقط لغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية والتي تتحدد عن طريق السياسة النقدية اي بمعنى (استقلالية الادوات وليس استقلالية الاهداف) (التلبناني، 25، 2019-26).
- 2- يرى المعارضين والرافضين لموضوع الاستقلالية للبنك المركزي، انها شرط غير ضروري وبالتأكيد لاتعد شرط كافيًا لغرض الحفاظ وضمان وجود بنك مركزي قوي وفعال (الجبوري، 99، 2016).
- 3- يرى الاقتصادي (دي كوك) انه على البنك ان يخضع لإجراءات ورقابة الدولة، وليس له حق المطالبة بالاستقلالية عن الحكومة وبالأخص في شؤون السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي.
- 4- يعارض الاقتصادي (مالتوس فريدمان) استقلالية البنوك المركزية، بقوله ان مقدار شاسع من الاذى سوف يلحق بالنظام النقدي عند وجود اي خطأ من قبل من يمتلك السلطة والتأييد على هذا النظام (حليمة وسامية، 39، 2018).
- 5- يرى معارضو الاستقلالية ان بعض البنوك المركزية لم تستعمل سياساتها النقدية بصورة صحيحة وسليمة، ولا بد ان تحرم منها وتوكل الحكومة بهذه المهمة (الغالبى، 111، 2015).
- 6- بالنظر لمشاركة الحكومة في راس مال البنك المركزي فان ذلك يسمح للحكومة بالتدخل في سياسات البنك المركزي (الثويني، 2001، 51).

رابعاً/ العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية وسياسية ومن بينها درجة استقلالية البنوك المركزية، وفي المحاولة الاولى كانت هناك مساعي للربط بين سياسة سعر الصرف ودرجة الاستقلالية، ولاسيما في ما يخص نظام سعر الصرف المعموم (الحر) فإذا تمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية سيجعله أكثر فاعلية وتأثير في تحديد اسعار الصرف الملائمة، أما في حالة وجود تدخل للحكومة في عمله وبالخصوص في تحديد سعر الصرف، فأن ذلك يؤدي الى حدوث تناقض وخلاف بين الاغراض النقدية واغراض سعر الصرف والتي يسعى كل من البنك المركزي والحكومة لتحقيقها، ولاسيما في حالة حدوث ازيمات اقتصادية مفاجئة وعند تدخل البنك المركزي لمعالجة الوضع يصبح غير مؤثر نتيجة لتدخل الحكومة في عملية سياسة سعر الصرف لدى البنك المركزي، ولكن في الحقيقة ان مثل هذا الرأي يكون

مبالغ به لأنه حتى في البلدان التي تتميز بنوكها بدرجة عالية من الاستقلالية، تكون عملية تحديد اليه ونظام سعر الصرف بالتشاور في ما بين البنك المركزي والسلطات الحكومية، ومثال ذلك أسلوب التنسيق والتشاور الذي عمل به البنك المركزي الألماني (البوندرز بنك) والذي يعرف عليه من أكثر البنوك استقلالية عن الحكومة من أجل تحديد سعر الصرف الملائم (المشهداني، 101، 2010-102).

المبحث الثاني

تحليل نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية

لقد استخدم البنك المركزي العراقي أسلوب المزاد اليومي من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار)، والهدف الاساسي من ذلك السيطرة على مناسيب السيولة العامة التي تصب في الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبدأ العمل في هذا النافذة بتاريخ 2003/10/4 إذ اصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزي للعملة الاجنبية) (الشهيلي، 46، 2016).

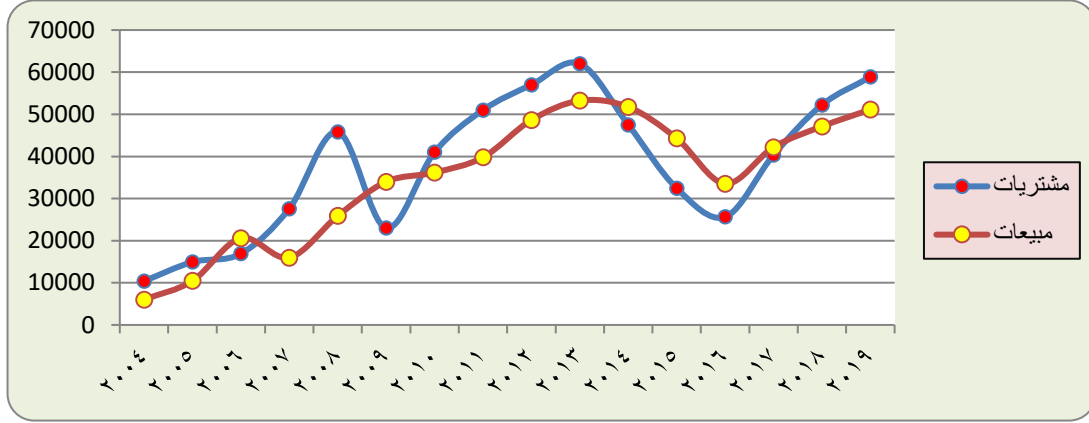
جدول رقم (1)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية للمدة (2019-2004) (مليون دولار)

المؤشرات السنة	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (1)	مشتريات البنك المركزي من المزاد (2)	مجموع المشتريا ت من العملة الاجنبية (3) =2+1	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية (4)	الفرق بين المبيعات والمشتريا ت (5)=3-4	سعر الصرف في النافذة (6)	سعر الصرف في السوق (7)	نسبة التغير في المبيعا ت % (8)
2004	10352	50	10402	6008	4844	1453	1453	—
2005	14854	76	14930	10462	4468	1469	1472	74
2006	16800	112	16912	20605	-3693	1467	1475	97
2007	26200	1413	27613	15980	11633	1255	1267	-22.5
2008	45500	350	45850	25869	19981	1193	1203	62
2009	23000	13	23013	33992	-10979	1170	1182	31.5
2010	41000	4	41004	36171	4833	1170	1186	6.5
2011	51000	3	51003	39798	11205	1170	1196	10
2012	57000	4	57004	48649	8355	1166	1233	22
2013	62000	—	62000	53231	8769	1166	1232	9.5
2014	47515	—	47515	51728	5787	حوالات	1214	-3
						نقد	1188	
2015	32450	—	32450	44304	-11854	1187	1247	-14.5
2016	25653	—	25653	33524	-7871	1190	1265	-24.5
2017	40355	—	40355	42201	-1846	1190	1258	26
2018	52229	—	52229	47133	5096	1190	1208.9	12
2019	58851	—	58851	51127	7724	1190	1196.1	8.5

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2019-2004).

العمود رقم (8) من إعداد الباحث بالاعتماد على عمود رقم (4) وعلى قانون النمو الطبيعي (سنة المقارنة- سنة الأساس مقسومة على سنة الأساس).



شكل رقم (1)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي من الدولار للفترة (2019-2004)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

يوضح الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) أن مشتريات البنك المركزي خلال عام 2004 تبلغ (10402) مليون دولار فيما تبلغ مبيعاته لنفس السنة (6008) مليون دولار، فيما بلغ سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار (1453) دينار لكل دولار، وشهد سعر الصرف الدولار أمام الدينار العراقي في عام 2005 تذبذب كبير في السوق المحلي مما أثر ذلك على الكميات المطلوبة والمباعة في المزاد بالارتفاع أو الانخفاض وذلك لعدة أسباب منها: (تقرير البنك المركزي العراقي، 2005 ، 10)

1- أسباب أمنية حيث تم غلق الحدود خلال فترة (محرم) ونتيجة لذلك انخفضت حركة الاستيراد وتدني في مستوى الطلب على الدولار.

2- ظهور الشائعات بأن كمية الدولار الموجودة في حوزة البنك المركزي تستنفذ عن قريب ويتوقف البنك عن البيع في النافذة مما دفع بارتفاع توجه المصارف وزبائنها إلى طلب كميات كبيرة من الدولار.

3- ظهرت الشائعات حول توقف وزارة التجارة عن تجهيز الوكلاء بمفردات البطاقة التموينية مما أدى إلى زياد الاستيراد من المواد الغذائية وفي النهاية زيادة الطلب على الدولار مما تسبب بارتفاع أسعار الدولار امام الدينار العراقي.

4- ارتفاع حالات الهجرة إلى خارج البلد مما سبب زيادة على طلب الدولار نتيجة للظروف الامنية.

5- بيع البنك المركزي مبالغ على شكل نسب من الكميات المطلوبة في المزاد مع تشديد الرقابة على المصارف الاهلية.

فقد ارتفعت مشتريات البنك المركزي مقارنة بالسنة السابقة وإن النسبة الأكبر من مشتريات البنك تمت عن طريق وزارة المالية ليلبغ أجمالي المشتريات عام 2005 (14930) مليون دولار، أما مبيعاته فتبلغ

(10462) مليون دولار، ويبلغ الفرق بين المبيعات والمشتريات (4468) مليون دولار، وشكلت نسبة نمو المبيعات عن العام السابق (74%)، وفي عام 2006 ارتفعت مشتريات البنك من الدولار حتى بلغت (16212) مليون دولار وكانت أغلبها من وزارة المالية، أما الكمية المباعة فبلغت (20605) مليون دولار، وبلغت نسبة النمو للمبيعات في هذا العام (97%)، بسبب ارتفاع الطلب على الدولار مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق ليبلغ (1475) دينار لكل دولار، أما في عام 2007 فقد شهد انخفاض في أسعار الصرف، إذ بلغ سعر الصرف للدينار مقابل الدولار (1267) دينار لكل دولار في الأسواق المحلية وايضاً انخفض في النافذة بنسبة (16.5%)، وتراوحت معدلات سعر الصرف عام 2007 ما بين (1214-1318) دينار اتجاه الدولار، أما في النافذة فتتراوح معدلات سعر صرف ما بين (1217-1304) دينار لكل دولار وذلك لعدة أسباب: (تقرير البنك المركزي العراقي، 2007، 19)

- 1- عملت السياسة النقدية للبنك المركزي على تعزيز وتقوية سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي والتقليل من حدة التضخم الحاصل في البلد ودفع عملية النمو نحو الامام.
- 2- الاستقرار في الوضع الامني في عموم البلاد.

وقد ارتفعت الكمية المباعة لنفس السنة بنسبة (43%) عن العام الماضي البالغ مقداره (15980) مليون دولار، فمنها (2998) مليون دولار نقداً والتي تشكل نسبة (18.8%) وهي تمثل حاجة السوق العراقي، وبيعت (12981) مليون دولار حوالة والتي تشكل نسبة (81.2%)، وقد أعزى الخبراء الاقتصاديين زيادة الطلب على الدولار وخاصة الحوالات لعام 2007 كانت لعدة أسباب منها: (نفس المصدر، 20)

- 1- وجود استقرار أمني أدى إلى زيادة حركة التجارة والاستيراد للبضائع.
- 2- استغلال فرق السعر بين النقد والحوالة مما يؤدي إلى زيادة الحوالات الواردة إلى القطر وبيعها بسعر أقل من سعر النافذة النقدي.

واستمرار البنك المركزي ببيع الدولار في السوق مما ساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية، وفي عام 2008 أستمرت الكمية المباعة في النافذة بالارتفاع لتصل إلى نسبة (62%) عن السنة السابقة، ويعود ذلك إلى نفس أسباب العام السابق إذ بلغت مبيعات النافذة (20869) مليون دولار، أمام مشتريات البنك المركزي من الدولار بلغت تقريباً (45850) مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، 2008، 54)، وفي عام 2009 خفض البنك سعر الصرف في النافذة من (1170-1193) دينار لكل دولار، مما أدى إلى تخفيض السعر في السوق من (1182-1203)

دينار لكل دولار، نتيجة رفع الكمية المباعة من الدولار في النافذة حوالي (33992) مليون دولار، اذ بلغت نسبة النمو للمبيعات عن العام السابق (31.5%) ويرجع ذلك نتيجة تحسن الوضع الامني في البلاد، وارتفاع الاستيراد وبالإضافة إلى أسباب أخرى مثل السفر الى الخارج لأسباب معينة، حيث بلغت نسبة الحوالات في النافذة (86.6%) والباقي نقداً، فيما انخفضت الكمية المشتريات والتي بلغت حوالي (23013) مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، 33، 2009-34). أما في عام 2010 استمر سعر الصرف النافذة يحافظ على نفس المستوى للسنة السابقة، وبسعر (1170) دينار لكل دولار، أمام سعر السوق ارتفع بنسبة ضعيفة من (1182-1186) دينار لكل دولار، ويعزى ذلك إلى آلية العرض والطلب في السوق، وكذلك إلى المضاربات التي يسببها التجار في هذا السوق، حيث بلغت الكمية المباعة من الدولار عام 2010 حوالي (36171) مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، 2010، 42-43)، استمر البنك المركزي في المحافظة على سعر الصرف الدينار العراقي اتجاهات الدولار في عام 2011 عنده سعر (1170) دينار لكل دولار (حيث يتقاضى البنك المركزي عمولة قدرها (13) دينار لكل دولار لسعر البيع النقدي والحوالة) من خلال اقامة مزاد العملة الاجنبية بشكل يومي، ويلاحظ ان سعر الصرف قد سجل ارتفاع تدريجي خلال العام المذكور في السوق، ففي بداية العام كان (1185) دينار لكل دولار وانتهى بسعر (1218) دينار لكل دولار و اصبح معدل سعر الصرف (1196) دينار لكل دولار، وبلغت الكمية المباعة من الدولار نقداً وحوالة تقارب (39798) مليون دولار، وبمعدل يومي تبلغ نسبته (151) مليون دولار تقريباً، منها (38.3) مليون دولار بيعت كحوالة، ومنها (105) مليون دولار بيعت نقداً، وبلغت نسبة المبيعات (10%) وهي أعلى من السنة السابقة، أما بالنسبة لمشتريات البنك من الدولار في نفس العام فقد بلغت ما يقارب (51003) مليون دولار، وعليه بلغ ارتفاع نسبة المشتريات إلى (24%) تقريباً عن السنة السابقة (تقرير البنك المركزي العراقي، 2011، 25-26).

وفي منتصف كانون الثاني عام 2012 عمل البنك المركزي على تحسن قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ليرتفع السعر بواقع (4) دينار ليصل إلى (1166) دينار لكل دولار، بعد ان كان (1170) دينار لكل دولار، وفي السنوات الثلاث السابقة كان يتقاضى البنك عمولة تقدر بـ (13) دينار لكل دولار لسعر البيع النقدي والحوالة كما ذكر سابقاً، فيما سجل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار في السوق الموازي خلال نفس العام (1233) دينار لكل دولار، بعد ان كان يبلغ في العام الماضي (1196) دينار لكل دولار، والسبب هو انخفاض قيمة الدينار في السوق الموازي نتيجة للظروف الاقليمية، وارتفاع

الطلب على الدولار لأغراض المضاربة كما بلغت الكمية المباعة في النافذة نقداً وحوالة في نفس العام ما يقارب (48649) مليون دولار وبمعدل يومي بلغ (184) مليون دولار تقريباً، منها (45) مليار دولار حوالات تقدر بنسبة (92.4%) وبيعت (3.6) مليار دولار منها نقداً، فيما بلغت نسبة نمو المبيعات لهذا العام (22%) مقارنة بالعام الماضي، أما بالنسبة لمشتريات البنك من العملة الأجنبية خارج النافذة فقد بلغت (57) مليار دولار، تم شرائها من قبل وزارة المالية مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشتريات لهذا العام مقارنةً بالعام 2011 لتبلغ نسبتها (11.8%) (تقرير البنك المركزي العراقي، 2012، 25-26)،

أما في عام 2013 فقد حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي لئيبغ (1160) دينار لكل دولار من خلال بيع العملة الاجنبية بشكل يومي، وفي نفس العام سجل سعر الصرف في السوق الموازي ارتفاعاً يبلغ (1232) دينار لكل دولار، فيما سجل في العام الماضي سعر يبلغ (1233) دينار لكل دولار، ويعد استقرار سعر الصرف للعامين المذكورين، دليل على استقرار السوق المحلي، إذ ارتفعت الكمية المباعة من الدولار في النافذة نقداً وحوالة خلال عام 2013 الى (53231) مليون دولار وبمعدل يومي بلغ (188.8) مليون دولار تقريباً، كان منها (41) مليار تباع عن طريق الحوالة وتقدر بنسبة (77%)، و(12.2) مليار دولار بيعت نقداً، وقد ارتفع مبيعات هذا العام بنسبة (9.5%) عن العام السابق، اما بالنسبة لمشتريات البنك من الدولار خارج النافذة في نفس العام فتقدر بقيمة (62) مليار دولار تم شرائها عن طريق وزارة المالية، في حين كانت المشتريات للعام السابق (57) مليار دولار اي بنسبة ارتفاع بلغت (8.8%)، وقد سعى البنك المركزي العراقي خلال عام 2014 للمحافظة على استقرار سعر الصرف للدينار مقابل الدولار، فبلغ معدل سعر الصرف الأساس لهذا العام (1166) ديناراً لكل دولار واحد من خلال بيع العملة الاجنبية بشكل يومي، كما شهد سعر الصرف لهذا العام ارتفاع في قيمته مقابل الدولار وبلغ (1214) دينار لكل دولار بعد ان كان في العام السابق (1232) دينار لكل دولار، حيث عمل البنك على اصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية، وشدد البنك على فرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الاموال والتدفقات الخارجية الغير قانونية للنقد الاجنبي المرتبطة بارتفاع الطلب على العملة الاجنبية، مما أدى إلى خفض الكمية المباعة من الدولار في النافذة نقداً وحوالة خلال عام 2014 إلى (51728) مليون دولار، وقد لوحظ انخفاض في المبيعات لهذا العام وبنسبة (3-%) مقارنة بالعام 2013، اما من ناحية المشتريات فقد بلغت (47515) مليون دولار، تم شرائها من قبل وزارة المالية فقط وهي أقل من العام السابق التي كانت تبلغ (62000) مليون دولار مما سجل نسبة الانخفاض تقدر ب (23.4-%) نتيجة تأزم الظروف

الاقتصادية للبلاد، أما في عام 2015 فقد حافظ البنك المركزي على سعر الصرف من خلال النافذة واستقر بسعر (1190) دينار لكل دولار نقداً، وبسعر (1187) دينار لكل دولار حوالة تعزيز رصيد، وقد بلغ معدل سعر الصرف في السوق (1247) دينار لكل دولار بعد ما كان في نهاية عام 2014 (1214) دينار لكل دولار، مسجلاً نسبة نمو في معدل سعر الصرف تبلغ (2.7%)، والسبب في ذلك يعود لتفاعل عوامل الطلب الاعتيادية والطلب الناتج عن التوقع في المضاربة، وانعكس هذا الامر على تزايد الفجوة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف في السوق، حيث انخفضت المبيعات إلى (44304) مليون دولار وتشكل نسبة الانخفاض في المبيعات (14.5%) عن العام السابق حيث كان (38.3) مليار دولار تباع كحوالة/ تعزيز رصيد وتبلغ نسبتها (86%) من مجموع المبيعات، أما المبيعات النقدية فتقدر بـ (6) مليار دولار ونسبة المساهمة تقدر بـ (13.5%) من اجمالي المبيعات، أما مشتريات البنك المركزي من الدولار عن طريق وزارة المالية فتقدر بـ (32450) مليون دولار وتشكل نسبة الانخفاض عن العام السابق (31.7%) (تقرير البنك المركزي العراقي، 2015، 39-40).

وفي عام 2016 عمل البنك المركزي على حفاظ استقرار سعر الصرف للدينار العراقي، وتوفير العملة الاجنبية لتغطية استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات، فضلاً عن احتياجات المواطنين لأغراض السفر والعلاج وغيرها، فقد عمل على تطوير عمل النافذة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح اعتمادات مستنديه لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من استخدام الحوالات، وتم تعديل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار عبر النافذة بـ (1190) دينار لكل دولار (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج)، وقد بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق المحلية (1275) دينار لكل دولار، وبنسبة ارتفاع عن العام الماضي تقدر بـ (2.2%)، وقد انخفضت الكمية المباعة من الدولار لهذا العام بنسبة (24.3%) عن العام السابق لتسجل (33524) مليون دولار، بلغ المباع منها (15.7) مليار دولار كتعزيز رصيد و(13.1) مليار دولار كاعتمادات مستنديه و(4.7) مليار دولار نقداً، أذ شكلت كل منها (46.9%)، (39.1%) و(14%) على التوالي من اجمالي المبيعات، أما مشتريات البنك من وزارة المالية فقد انخفضت عن العام السابق بنسبة (20.9%) لتبلغ (25.7) مليار دولار مقارنة بعام 2015 إذ كانت تبلغ (32.5) مليار دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، 2016، 30-31)، وفي عام 2017 حافظ البنك المركزي على سعر الصرف الرسمي عبر نافذة بيع العملة على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار، في حين انخفض سعر الصرف في السوق المحلية (1258) دينار لكل دولار وشكلت نسبة الانخفاض فيه عن العام

السابق (1.3-%) بسبب ارتفاع المبيعات في هذا العام بنسبة (26%) عن العام 2016 وبلغت إجمالي مبيعات هذا العام (42.2) مليار دولار، توزعت ما بين (31.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد للخارج، و(9.4) مليار دولار نقداً و(1.5) مليار دولار اعتمادات مستنديه، حيث شكلت نسبتها (74.3%) و(22.2%) و(3.5%) على التوالي من مجموع الكميات المباعة، وأما بالنسبة لمشتريات البنك المركزي من الدولار الأمريكي عن طريق وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (57.3%) لتبلغ (40.4) مليار دولار خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق، أما في العام 2018 استمر البنك المركزي بالمحافظة على سعر الصرف من خلال نافذة العملة الاجنبية فبلغ (1190) دينار لكل دولار، وبالمقابل بلغ سعر الصرف في السوق المحلية (1209) دينار لكل دولار تقريباً، وقد تراجع سعر الصرف الاسمي والموازي بنسبة كبيرة بلغت (0.8%) في المعدل مقابل (4.8%) في عام 2017، ويعد هذا مؤشر لنجاح السياسة النقدية خلال هذا العام فحقق استقرار في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، إذ بلغت المبيعات لهذا العام (47.1) مليار دولار، وتم توزيعها على مبالغ منها (38.3) مليار دولار كتعزيز رصيد في الخارج و(8.8) مليار دولار نقداً، وشكلت نسبة (81.4%) و(18.6%) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، أما بالنسبة لمشتريات البنك من الدولار الأمريكي عن طريق وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (29.4%)، وبلغت (52.2) مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة، نتيجة لزيادة العائدات النفطية (تقرير البنك المركزي العراقي، 23، 2018-24). واستمر البنك المركزي العراقي في المحافظة على استقرار سعر البيع من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية لعام 2019 عند سعر (1190) دينار لكل دولار، وبالمقابل فقد بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق المحلية (1196) دينار لكل دولار أمريكي، وقد سجلت مبيعات البنك المركزي عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) ارتفاعاً بنسبة (8.5%) عن السنة السابقة، ليسجل قيمة المبيعات (51.1) مليار دولار، تم توزيعها على النحو التالي (45.3) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(5.8) مليار دولار بيعت نقداً وتشكل نسبة لكل منها (88.7%) و(11.3%) على التوالي من مجموع الكميات المباعة، أما بالنسبة لمشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية عن طريق وزارة المالية، فقد سجلت زيادة بنسبة (12.7%) عن العام السابق لتبلغ (58.9) مليار دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، 27، 2019-28).

ومن خلال ذلك يرى الباحث إن سعر الصرف في النافذة يتسم بالاستقرار خلال مدة الدراسة، بسبب قيام البنك المركزي بضخ كمية من الدولار في السوق المحلي عن طريق النافذة بشكل يومي، بهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتحقيق معدلات منخفضة في التضخم بشكل عامة وتحقيق مستوى من الاستقرار في الأسعار ويسمى ذلك بمعامل التعقيم في عرض النقد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

- 1- تحول اتجاه عمل البنك المركزي العراقي بعد حصوله على الاستقلالية من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، من اجل سعيه لتحقيق اهدافه الاساسية واعتماد بالدرجة الأكبر الأدوات الكمية (الغير مباشرة).
- 2- لقد حقق البنك المركزي من خلال استخدامه نافذة بيع العملة تحسن في سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي مما حقق استقرار نقدي، ففي اول المدة كان سعر الصرف (1353) دينار لكل دولار بينما في نهاية المدة للدراسة بلغ (1190) دينار لكل دولار.
- 3- ان سبب التوسع في حجم النفقات المالية حاصل عن طريق زيادة الإيرادات النفطية التي حصلت على ارتفاع اسعارها خلال فترات الدراسة.

ثانياً/ التوصيات

- 1- ابعاد البنك المركزي عن النفوذ السياسي وجعل السلطة التشريعية تعمل بمثابة مراقب على عمل البنك المركزي.
- 2- يجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لما لها من تحقيق الاثر الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 3- من أجل تثبيت سعر الصرف الدينار أمام الدولار أو تقليل التذبذبات الحاصلة لابد من زيادة درجة الاستقلالية للبنك المركزي.

المصادر

المصادر العربية:

أولاً/ الكتب

- 1- بلايندر، إلين، (2008)، استقلالية البنك المركزي، ترجمة: مظهر محمد صالح، بيت الحكمة، بغداد.
- 2- السهموري، محمد سعيد، (2012)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الاشراف للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الاولى، عمان الاردن.
- 3- الغالبي، عبدالحسين جليل، (2015)، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، دار الكتب والوثائق، الطبعة الاولى، بغداد العراق.

ثانياً/ الرسائل والاطاريح

- 1- امينة، زويش، (2018)، اثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2016)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج -البويرة-.
- 2- بن بردي واخرون، الاسعد، ايمان معلول، هناء مهران، (2018)، اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1991-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
- 3- الثويني، فلاح حسن، (2001)، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- 4- حليلة، شيخاوي، سامية، عزي، (2018)، استقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر (1980-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
- 5- سهام خالفي، صفية، قراق، (2019)، فاعلية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الاهداف النهائية للسياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج -البويرة-.
- 6- الشهيلي، منى جابر حايط، (2016)، اليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

7- العنزي، حوراء جاسم محمد، (2015)، اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة دراسة) للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

8- المشهداني، أحمد اسماعيل ابراهيم، (2010)، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة دراسية) للمدة (1981-2008)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثالثاً/ البحوث والمقالات

1- التلبناني، أحمد محيي الدين محمد، (2019)، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الاشارة إلى مصر، بحث غير منشور كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية.

2- الغالبي، عبد الحسين جليل، الجبوري، سوسن كريم هودان، (2016)، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر-دراسة قياسية-، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

خامساً/ التقارير والنشرات

- 1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2004-20019).
- 2- النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للأعوام (2004-2019).

المصادر الأجنبية:

Research and studies

- 1- Orhana, Ayhan and Yildirima, Durmus Cagri, (2009), The effect of Central banks independence on growth Sciences, Department of Economics, Umuttepe, 41380, Izmir, Turk.